



**تمهيد:**

تُعد السياسة المالية<sup>1</sup> من المفاهيم التي طرأ عليها تغييرات كبيرة اقتصادية واجتماعية ومالية عبر التاريخ، فهي المرآة لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في إدارة شؤون دفة الاقتصاد وتشكل انعكاسا له في كل عصر، حيث مهد ظهور الأزمات الاقتصادية الطريق لتطور النظرة إلى المالية العامة، لتصبح سياسة تستخدم فيها الحكومات برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم لكل دولة لتحدث آثارا مرغوبة في كل من مكونات الاقتصاد الكلي وتمنع عنها الآثار غير المرغوبة.

كما تتصدر السياسات المتعلقة بالإنفاق العام الجدل والنقاش السياسي في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، وعادة ما ينظر الى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة والدين العام وارتفاع التضخم والبطالة في كثير من الدول النامية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، قد دفعت سياسات الانفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف حفز النمو الاقتصادي.

وفي الحقيقة فإن أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد يخضع للعديد من الحذر، منها على سبيل المثال أن الإنفاق إذا ذهب إلى الأغنياء بدلا من الفقراء يكون له أثر أقل على الاقتصاد الوطني لأن الفقراء ينفقون كل دخلهم بينما يخرن الأغنياء معظمه في البنوك وربما خارج البلد، كما أن أثر الإنفاق يكون أكبر عادة في دولة متقدمة من دولة فقيرة لأنه في حال الدولة الفقيرة يؤدي إلى رفع وتيرة الاقتراض الحكومي وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص وهروب الاستثمار. أيضاً يكون أثر الإنفاق أكبر إذا تم في اقتصاد مغلق بدلا من اقتصاد مفتوح فلا يتسرب هذا الإنفاق خارج الاقتصاد على شكل مستوردات. كما أن نوعية الإنفاق تؤثر في المضاعف فالإنفاق على الجسور والسدود والجامعات والمستشفيات يكون له أثر أكبر على الاقتصاد وعلى المدى البعيد من الإنفاق على رواتب وأجور موظفي القطاع العام.

ويسود في الادبيات النظرية والتطبيقية جدل حول الآثار الناجمة عن الإنفاق الحكومي وهيكله بالنسبة للنمو الاقتصادي، فمن ناحية تقوم وجهة النظر التقليدية على أن الإنفاق الحكومي خاصة على رأس المال البشري والبنية التحتية المادية قد يكون محفزا للنمو من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ناحية أخرى يشير المعارضون للتدخل الحكومي الى المشكلات المتعلقة بضعف كفاءة الحكومة في تقديمها للسلع العامة<sup>2</sup>، والآثار السالبة التي قد تنتج عن اليات تعبئة الإيرادات الحكومية "الضرائب" اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق من حيث التأثير على الحوافز والحد من كفاءة تخصيص الموارد. بما يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

**إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وهيكله أو مكوناته وبين النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، من خلال دراسة قنوات التأثير المحتملة للإنفاق العام وهيكله على النمو الاقتصادي، وذلك بغية إثراء المفاهيم الموجودة وتقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه سياسات الإنفاق العام في الشكل الصحيح في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلا.

ومحاولتنا لمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر وبعض الدول العربية، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما هو أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

- 1- ما هي مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟ ما هو هيكل الإنفاق العام في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؟
- 2- ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية؟
- 3- ما هي السبل الكفيلة والسياسات المطلوبة لأجل توجيه سياسات الإنفاق العام في الشكل الصحيح في سبيل تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث: تمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في:

تؤثر زيادة الإنفاق العام تأثيرا إيجابيا في النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

- 1- يتأثر النمو الاقتصادي بعوامل الإنفاق العام ورأس المال البشري.
- 2- معدل الإنفاق العام من المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي وبالتالي تحقيق النمو على المدى الطويل.
- 3- هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.

**حدود الدراسة:** تم التطرق للإطار النظري المتعلق بالإنفاق العام وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، بالإضافة إلى استعراض مراحل تطور الإنفاق العام في الجزائر وبعض الدول العربية خلال فترة الدراسة، عن طريق دراسة مكتبية قمنا بها معتمدين بدرجة أولى على أحدث المراجع والتي تم التحصل عليها من مصادر مختلفة، أما فيما يخص دراسة الحالة فشملت الفترة الزمنية (1990-2014) في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يشرح دور الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة المدروسة.

**منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث، بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

**المحور الأول: الانفاق العام والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:**

**أولا : مفهوم النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية، ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدمون التنمية الاقتصادية لتلاءم أحداث وظروف الدول النامية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من التعريف للنمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان<sup>4</sup>.

كما يرى البعض أن النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية<sup>5</sup>. إن مفهوم النمو الاقتصادي في نظر "Meier" هو "عملية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانية فإن دخل الفرد في المتوسط لا بد وأن يزداد، إذا فعلمية النمو الاقتصادي في رأي هذا الأخير سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي دون اعتبار إلى مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات<sup>6</sup>، ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج.

### ثانيا : علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي (Government expenditure) إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود، وكانت موضع جدل شديد، وهناك اثنان من الآراء المعارضة حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (GDP) والتي تستند نظرياً<sup>7</sup> إلى مدرستين رئيسيتين تمثل افكارها الخلفية لهذه الدراسات :

#### \*1 قانون فاجنر :

إن البداية لمناقشة تحديد حجم الإنفاق تعود بنا إلى أدولف فاجنر (Wagner) الاقتصادي الألماني والذي حدد ما يُعرف في الأدبيات بقانون فاجنر "Wagner's Law" والذي ينص على أن مستوى الإنفاق العام يتناسب طردياً مع زيادة مستوى دخل الفرد، وقد خرج الاقتصادي الألماني بنظرية مفادها أن الطلب على السلع والخدمات العامة يزداد مع زيادة ثراء البلدان.

ويشير مضمون هذا القانون إلى ان السببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي الى الانفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي الى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره الى زيادة الحاجة الى مضاعفة الانفاق الحكومي والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الانفاق عن طريق الموارد الاضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر<sup>7</sup>.

#### \*2 الفرضية الكثرية :

وقد اوجد كيتز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف الذي يوضح اثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فان الإنفاق العام في أدب النمو وفقا لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل الوطني وان أكثر نماذج الاقتصاد الكلي يصبح كمتغير السياسة الذي يمكن ان يؤثر على النمو والتنمية<sup>8</sup>.

### المحور الثاني: تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسعودية:

أولا : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر: شهد الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات المتخلفة عدة اختلالات تمثلت في تدهور مؤشراتته الاقتصادية الكلية ومن بين الأسباب المؤدية لهذه الاختلالات نجد<sup>9</sup>:

\* إتباع نظام التخطيط الذي أهمل قاعدة التسيير الاقتصادي الراشد، بالإضافة إلى إهمال القطاع الخاص والتوجه نحو القطاع العام.

\* اعتماد الجزائر على التمويل بالعجز لسد متطلبات مشاريعها الاستثمارية، أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

\* سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية، وتدهور شروط التبادل التجاري.

\* الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء.\* الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

\* انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية، حيث انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار \$.

\* أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي والتزايد المستمر لمعدلات خدمة الدين، حيث تطورت خدمة الديون من 0,3 مليار \$ سنة 1970 إلى 5 مليار \$ سنة 1987 و 7 مليار \$ سنة 1989.

ونظرا للوضع المعقد سقطت حكومة قاصدي مرباح وجاءت حكومة أخرى بقيادة مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989، لتجد أمامها 4 ملفات ثقيلة:

\* العمل على توقيف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد.

\* البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية.

\* السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

\* وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

وكان لا خيار أمام حكومة حمروش إلا الحل الخارجي بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، قصد الخروج من الموقف الحرج والقبول بكافة اقتراحات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكانت البداية مع رسالة حسن النية التي أرسلها وزير المالية إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989، حيث أكد فيها على الماضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف<sup>10</sup>، ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في:

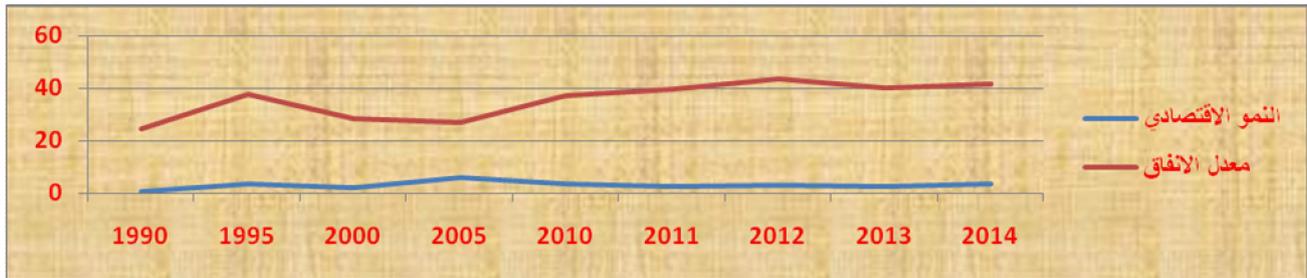
برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989، وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991، وبرنامج التثبيت الهيكلي 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1995.

ففي سنة 1998 كان سعر البترول في حدود 12.9 دولار وجعل العجز يصل إلى 108 مليار دج، أي ما يعادل 3.9 من الناتج المحلي الإجمالي، وتواصل الأثر السلبي على المالية العامة في السداسي الأول من سنة 1999، نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، ولكن في السداسي الرابع من سنة 1999 تحسنت الوضعية نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، والذي أدى إلى تقليص العجز في الميزانية، ولكن الوضع مختلفا في سنة 2000 ونظرا لارتفاع أسعار البترول فقط حققت الجزائر زيادة ناتجة عن الفرق بين السعر المصرفي الذي بنيت عليه الميزانية والسعر المتوسط العالمي، هاته الزيادة وضعت في صندوق ضبط الإيرادات.\* كما لاحظنا سنة 1998 ونتيجة لانخفاض أسعار البترول، ارتفع معدل التوسع النقدي حيث وصل إلى 19.1 %، حيث قفزت الكتلة النقدية إلى 1287 مليار دج سنة 1998 بعدما كانت 1081 مليار دج نهاية 1997، وفي سنة

1999 تحسن الوضع المالي حيث تراجع عجز الميزانية والذي أدى إلى رفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28 % منها 44 % لقطاع الحر وقات و 17 % للقطاع الخاص، حيث كان نمو الكتلة النقدية في حدود 14 % وهي نسبة أقل من (97، 98)، مما أدى إلى انخفاض معدل سعر الخصم ابتداء من جانفي 2000، حيث انتقل من 8.5 % إلى 7.5 %، وانتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000 أي بتوسع نقدي قدره 10 % فقط، ورغم الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، لم تطمئن الحكومة الجزائرية لوضعها الاقتصادي إلا بعد توضيح الرؤية لمسار المداخيل من الصرف الأجنبي، والتي استمرت في التراكم حيث بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000، وللإستفادة من ذلك اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2009/2001 على برنامجين يتعلق الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والثاني ببرنامج دعم النمو، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 نسبة 2.20 % ونسبة للإنفاق العام معدل 28.6 %، ووصل معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام سنة 2005 نسبيتي 5.9 % و 27.1 % على التوالي، ووصل معدل النمو الاقتصادي سنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2014 النسب 3.60 % و 3.80 % و 3.29 % و 3.8 % على التوالي، وحقق الإنفاق العام النسب 37.1 % و 39.6 % و 43.5 % و 41.6 % لنفس السنوات على الترتيب .

والشكل التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر خلال مراحل الدراسة.

#### الشكل رقم 01 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة : 1990-2014.



المصدر: البنك العالمي، وبنك الجزائر "تقارير متفرقة"، والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية "تقارير متفرقة".

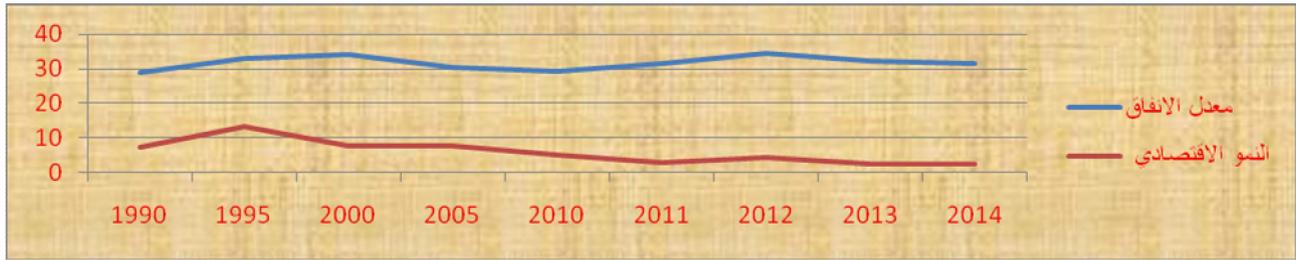
ثانيا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المغرب : لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 3 % في نهاية الثمانينات، وانخفض عجز الميزانية إلى 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1991، كما تم خفض قيمة الدرهم المغربي في محاولة لتشجيع الصادرات والسياحة، وفي نوفمبر 1995 أبرم المغرب اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون الاقتصادي المتبادل، وتمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ضمنها نظام مصرفي متطور وبورصة للقيم ( سوق الأوراق المالية ) أدخل عليها الإصلاحات، ونهجه لسياسة ليبرالية ونظام ضرائبي تشجيعي، وتباينت التقارير الدولية والحكومية حول معدل النمو الاقتصادي فالبنك الدولي أعلن أن نسبة النمو التي حققها المغرب سنة 1999 لم تتجاوز 1 %، في حين أن الحكومة المغربية بقيادة وزير الاقتصاد والمالية أكد أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي نما بمعدل 3 %، وهو الذي كان يتوقع نسبة نمو 6 %، ويرجع السبب وراء انخفاض معدل النمو هو الجفاف الذي ضرب المغرب للعام الثاني على التوالي، وارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار " اليورو" في السوق الدولية مقابل الدولار الأمريكي. وفي دراسة أخرى لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار وفي تقرير بعنوان: " التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام 2000 " أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي بالأسعار الثابتة

قدر بنحو 0.8 % فقط في عام 1999 مقارنة مع 6.3 % لسنة 1998 وأن معدل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الثلاثة الماضية كانت<sup>11</sup>:

\* سنة 1997 معدل النمو (-2.2%) وبناتج إجمالي يقدر ب 35.8 مليار دولار مقارنة بسنة 1996 التي كانت 36.64 مليار دولار، \* سنة 1998 معدل النمو إيجابي بنسبة 6.3% وبناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.05 مليار دولار. \* سنة 1999 لم يتجاوز معدل النمو 0.2% وبناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.13 مليار دولار.

فالمغرب وحتى سنة 2000 شهد نمو اقتصادي متقلبا ويخضع بشكل كبير لقطاع الفلاحة ونسبة تساقط الأمطار، بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية لأوروبا والشريك الاقتصادي الأول للمغرب، بالإضافة إلى اعتماد المغرب على عدد محدود من القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصا قطاع الفلاحة، والتجارة والخدمات علما أن هذه القطاعات لا يمكن أن تعوض قطاع الصناعة التي يجب أن يكون أكبر محرك للتنمية الاقتصادية، وأنه هو القادر على رفع القدرة للبلد. تميزت سنة 2002 بظروف دولية غير ملائمة اتسمت بوتيرة شديدة على الصعيد الجيوسياسي وبعدم الاستقرار في مستوى أسواق الرساميل والصراف ونتيجة لذلك فإن كل من النمو الاقتصادي العالمي وتطور المبادلات التجارية كانا ضعيفين، خاصة في منطقة الأورو التي تعد أهم شريك اقتصادي للمغرب، وعرف الاقتصاد المغربي نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.2% سنة 2002 مقابل 7.55% في سنة 2001، كما أن عجز الميزانية تقلص وإن ظل أعلى من معدل 3% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي المستهدف حيث بلغ 4.1% سنة 2002 مقابل 2.6% سنة 2001. وفي الفترة (2003 – 2004) وأمام الظروف الاقتصادية العالمية، والمتمثلة في انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وكذا تزايد نشاط الأسواق المالية وكذا ارتفاع أسعار البترول، ظلت وتيرة النمو ضعيفة نسبيا في أوروبا والشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، وانخفض معدل النمو الاقتصادي سنة 2004 إلى 4.8% مقابل 6.3% سنة 2003، كما أن النفقات تزايدت إثر التحملات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزلزال الحسيمة وغزو الجراد، وسجلت ارتفاعا بمقدار 6.3% وهي مرتبطة بالأساس مع توسع نفقات التسيير، وبدرجة أقل نفقات الاستثمار وفي هذه الظروف وصل عجز الميزانية سنة 2004 إلى 3.1% من الناتج الداخلي الخام متجاوزا بقليل نسبة 3% المحدد ضمن قانون المالية. أما فيما يخص المؤشرات الماكرو اقتصادية فمعدل النمو الاقتصادي لم يسجل سوى تباطؤ طفيف 5.6% سنة 2008 و 4.8% سنة 2009 مقارنة بسنة 2006 و 2007 والذي وصل فيه معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 7.8% و 2.7% سنة 2007، وذلك بفضل الطلب الداخلي الجيد والنتائج الفلاحية المتميزة. وأوضح البنك المركزي المغربي أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 5% سنة 2011 مقابل 3.6% سنة 2010، ويرجع هذا التطور إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي حيث وصل إلى 5% سنة 2011 مقابل عجز في سنة 2010 ب(2.3%)، وذلك نتيجة التقلبات الجوية التي شهدتها نهاية الموسم الفلاحي والتي سمحت بتفادي موسم الجفاف. أما في سنة 2012 فسجل الاقتصاد الوطني نموا قدره 2.7% مقابل 5% للسنة الماضية، وذلك في سياق تميز بركود اقتصادي عالمي، وظروف منافية داخلية غير مواتية، حيث تراجعت وتيرة الأنشطة الفلاحية من 5.2% إلى 4.4%، كما واصل عجز الميزانية منحاه التصاعدي ليلبغ 7.6% من الناتج الإجمالي بعد ما كان 6.1% سنة 2011، بفعل ارتفاع النفقات لا سيما تكاليف المقاصة ب 12% لتبلغ 5 مليار درهم، ووصل سنة 2013 نسبة 2.4% وسنة 2014 نسبة 4.4%.

## الشكل رقم 02: تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المغرب خلال الفترة : 1990-2014.



المصدر: بيانات البنك الدولي. *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*.  
 وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

ثالثا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في تونس : الملاحظ في السياسة الاقتصادية للحكومة التونسية أنها تغيرت جذريا خلال مرحلة الإصلاحات وذلك بداية من سنة 1986، وجعلت الاقتصاد يتماشى مع اقتصاد السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال محاولة تعديل الطلب الكلي، وجعله يتماشى مع العرض الكلي، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات... الخ<sup>12</sup>.

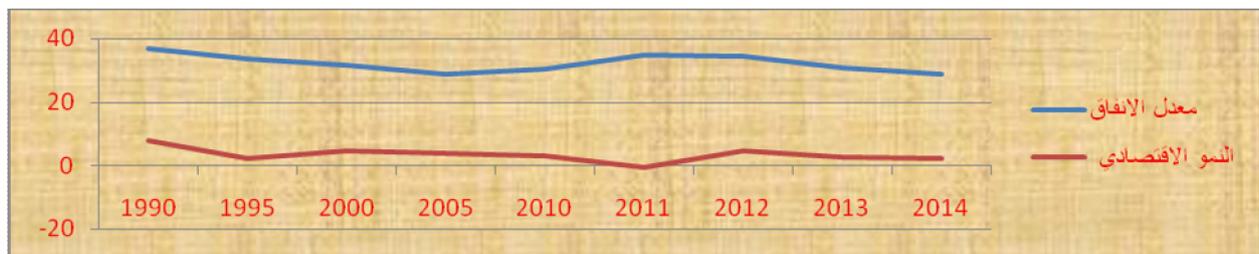
فبالنسبة للنمو الاقتصادي فلقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 ب 6.7% مقارنة بسنة 1986 والذي حقق معدلا سالبا والذي كان يقدر ب -1.45%. انتقل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.9% سنة 1991، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة الخليج حيث عانت تونس كثيرا نتيجة هذه الأزمة وتراجعت عائداتها السياحية نحو 33%، وتدهورت حجم

المبادلات التجارية الخليجية، بالإضافة إلى الحالة الصعبة لاحتياطات الصرف التونسية حيث أنها لا تمثل سوى 6 أسابيع استيراد. وبدأت المؤشرات الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية تظهر عند نهاية مدة الاتفاقية حيث وصل النمو الاقتصادي إلى 7.8% وذلك بحوالي 15.50 مليار دولار سنة 1992<sup>13</sup>، وانتقل في سنة 1994 إلى حدود 15.73 مليار دولار كما وصل إلى حدود 18 مليار دولار سنة 1995 و 200 مليار دولار سنة 1996، علما أن النمو الاقتصادي حقق النسب: 3.18% و 2.35% و 7.14% على التوالي. أما في المخطط التاسع (1997-2001) فيعتبر منعطفا حاسما في المسيرة التنموية التونسية، فالملاحظ لتطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1997-2001 أنه عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 1991، حيث بلغ الناتج المحلي سنتي 1997 و 1999 و 2001 على التوالي ما يقارب 18.897 مليار دولار أي بمعدل 5.40%، و 20.803 مليار دولار أي بمعدل 6.05%، و 19.576 مليار دولار أي بنسبة 4.2%، مقارنة بسنة 1991 والتي وصل إلى حوالي 33.04 مليار دولار أي بمعدل 3.90% .

والملاحظ في هذه الفترة انخفاض الإنفاق الحكومي من 32.86% سنة 1997 إلى 31.6% سنة 2000، وذلك نظرا للسياسة التقشفية المتبعة من طرف الحكومة التونسية، بالإضافة إلى التحكم في عرض النقد، كما تمت في هذه الفترة التحكم ولو قليلا في التوازنات المالية من خلال التحكم في النفقات العمومية، والحد من العجز في الميزانية وحصره في مستوى لا يتجاوز 2.4% سنة 2000 و 3.4% سنة 2001. وفي المخطط العاشر للتنمية 2002-2006 تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار وتباطؤ محسوس في النمو لأسباب عديدة أهمها: تقلب الأسواق المالية وأحداث 11 سبتمبر. وبحسب إحصائيات معهد الإحصاء الوطني التونسي والبنك المركزي التونسي من خلال التقارير السنوية الصادرة خلال السنوات (2002-2006)، فإن الناتج المحلي الإجمالي نما بشكل ملحوظ إذ حقق نسبة نمو تقدر بحوالي 100% خلال فترة 14 سنة حتى سنة

2004، والذي بلغ فيه حوالي 20.5 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 16.7 مليار دولار، مسجلا متوسط نمو بنسبة 5% حتى سنة 2002، عندما انخفض إلى 1.7% بسبب موجة الجفاف الحادة وضعف الصادرات، وبحسب نفس المصادر فإن الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.80% سنة 2004 أي حوالي 20.54 مليار دينار، وذلك نتيجة نمو الصادرات بنسبة 8.7%، مقارنة مع نموها بنسبة 8.6% سنة 2003، وانخفاضها بنسبة 3.7% سنة 2002، أما في الفترة 2008-2012 وفي ظل تراجع نسب النمو واحتداد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانتشارها في مختلف بلدان العالم تمكن الاقتصاد الوطني من مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في الجملة، خاصة على مستوى نسبة النمو، ومواصلة التحكم في التوازنات المالية، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.8% سنة 2008 مقابل 6.3% سنة 2007، وعلى مستوى المالية العمومية وعلى الرغم من تواصل تدخل ميزانية خلال سنة 2008 للتكفل بجزء هام من تأثير الأسعار العالمية للنفط والمواد الاستهلاكية المدعمة، أمكن التحكم في التوازنات المالية العمومية وحصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مع تواصل قيام ميزانية الدولة بدورها كدافع لنسق التنمية حيث تطورت نفقات التنمية خلال سنة 2008 بنسبة 19.7% مقابل 5.6% سنة 2007. وستظل سنة 2011 في تاريخ تونس سنة كل التغيرات وكل المخاطر، فلقد تميزت بداية سنة 2011 بتقلبات اجتماعية وسياسية حادة رافقها نوع من التراخي للأمن العمومي، مما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بلغ في بعض الأحيان حد الشلل الجزئي أو التام للآلة الإنتاجية للمؤسسات، فبالنسبة للمؤسسات المالية بلغ نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 3.2% منذ الثلاثي الأول لتنتهي سنة 2011 بتراجع يقدر بـ 0.51%، ووصل سنة 2012 نسبة 4.66% وسنة 2013 نسبة 2.52% ووصل سنة 2014 معدل 2.3%، وعلى هذا الأساس وصل عجز ميزانية الدولة من الناتج سنة 2013 نسبة 6.8% مقابل عجز سجل سنة 2012 قدره 5.2%، وبالتالي فإن ديون الدولة ارتفع بـ 42% تقريبا خلال (2012، 2013)، كما أن ديون الدولة من العملة الصعبة مثلت 68% من الدين العمومي.

الشكل رقم 03 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تونس خلال الفترة : 1990-2014.



المصدر : بيانات البنك الدولي. DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank. وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية التونسية أعداد متفرقة . وتقارير البنك المركزي التونسي أعداد متفرقة .

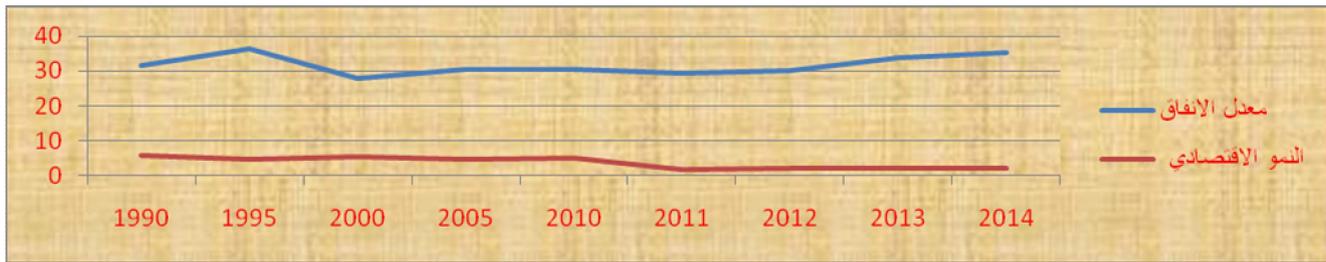
رابعا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر: عشية اندلاع حرب الخليج في سنة 1990-1991 كان الاقتصاد على وشك الانهيار وذلك نظرا للمؤشرات التي ذكرناها سابقا، إضافة إلى أن قيمة الاحتياطات تغطي قيمة الواردات لمدة 3 أسابيع فقط، وجاءت نهاية الحرب لمثابة فرصة مباركة لمصر من حيث أنها حملت معها تغيرات إيجابية في اقتصادها، حيث اتفقت دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس على زيادة مساعداتها المالية لمصر، وإعفاؤها من جزء هام من ديونها أو إعادة جدولتها، فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نجد أنه لم يحقق تطورا ملحوظا خلال المرحلة الأولى من تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي وذلك لغاية 1992، ويرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية والنقدية وتداعيات حرب الخليج

وتأثيرها المباشر سواء من خلال انخفاض أسعار البترول، وتراجع إيرادات قطاع السياحة والنقل وضعف التمويل، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن بعد ذلك حدث ارتفاع في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 4% سنة 1993-1994 إلى 5.5% سنة 1997-1998، و6.11% سنة 1998-1999، ووصل إلى 5.3% سنة 2000-2001، وذلك نتيجة زيادة عوائد الصادرات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الاستثمارات ومساهمة تجارة الخدمات وغيرها من النشاطات للقطاعات الاقتصادية... الخ من السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الفترة. وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي المعتمد على بيانات رسمية مصرية، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري من 6% سنة 1999 إلى 5.3% في سنة 2000، وواصل التراجع ليبلغ نحو 3.5% سنة 2001، ثم وصل لأدنى مستوياته مسجلا 2.37% فقط سنة 2002، قبل أن يرتفع قليلا إلى 3.2% سنة 2003<sup>14</sup>. أدت الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق التي أجريت في جوان 2004 إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي حتى جوان 2008، أي قبل بدء الأزمة المالية العالمية فقد ارتفعت معدلات النمو من 3.20% في السنة المالية 2003-2004 إلى أكثر من 7% في السنة المالية 2007-2008، وذلك بناتج محلي إجمالي وصل إلى حدود 744.8 مليار جنيه مصري<sup>15</sup>، ويرجع هذا النمو الهائل إلى الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة المصرية، بالإضافة إلى الارتفاع الملموس للصادرات البترولية وغير البترولية، والمداخيل المتأتية من قناة السويس نتيجة للحركة الملاحية في السياحة المكثفة بالرغم من خفض الضرائب على المداخيل وأرباح الشركات وتطوير وتدعيم القطاع المصرفي، والتدفقات الكبيرة الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>16</sup>، ونتيجة الأزمة المالية العالمية تباطأ النمو حتى بلغ 4.7% في سنة 2008-2009 بالمقارنة بـ 7.2% في سنة 2007-2008 ومن أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تأثرا بتداعيات الأزمة (السياحة) والتي أثرت على بقية القطاعات الاقتصادية.

حدثت في مصر انتفاضة ثورية عظيمة أشاد بها العالم حيث تلاحمت فيها كافة أطراف المجتمع المصري وذلك للتصدي للظلم والفساد والاستبداد، وبسببها شهد الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السنة المالية 2010-2011 حالة من الركود العام، وتواصلت الاحتجاجات والاضطرابات السياسية في مصر وتمخض عليها ثورة ثانية في جوان 2013. بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2.1% سنة 2012-2013 مقابل 2.2% خلال السنة المالية 2011-2012 و1.9% خلال السنة المالية 2010-2011 بسبب ثورة جانفي 2011، وجاء المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012-2013 لتأثره بما تحقق في الربع الأخير من السنة المالية 2012-2013، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي 1.5% مقابل 3.3% خلال الربع نفسه من السنة المالية 2011-2012 ومن جهة أخرى زاد الإنفاق بمعدل أكبر بلغ 24.9% ليصل إلى نحو 588.2 مليار جنيه بما نسبته 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي، علما أنه ارتفع أيضا الإنفاق خلال السنة 2011-2012 ليصل إلى نحو 471.0 مليار جنيه بما يمثل 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا

لأحداث جانفي 2011 ارتفع الإنفاق أيضا خلال السنة المالية 2010-2011 ليصل إلى نحو 392.9% بما يمثل 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>17</sup>.

الشكل رقم 04 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في مصر وخلال الفترة : 1990-2014.



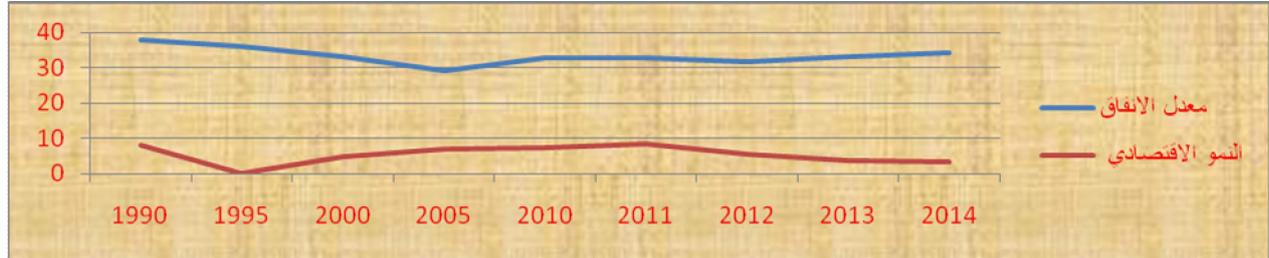
المصدر : بيانات البنك الدولي. *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*.  
 وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

خامسا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السعودية : شهدت السعودية في خطة التنمية الرابعة "1985-1989" انخفاضا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي خلال سنوات الخطة ( 0.7% ) فقط<sup>18</sup>، وخلال الخطة التنموية الخامسة "1990-1994" عاد الناتج المحلي ليحقق ارتفاعا إذ بلغ متوسط معدله السنوي ( 4.4 % ) وذلك نتيجة لارتفاع العائدات النفطية مجددا، إذ حقق قطاع النفط نموا خلال سنوات الخطة بمعدل ( 9.7% )، أما في خطة التنمية السادسة "1995-1999" فانخفض عن ما كان عليه في خطة التنمية الخامسة حيث انخفض معدل النمو المتوسط ب ( 2.3 % ) وارتفع معدل النمو الاقتصادي مجددا في خطة التنمية السابعة "2000-2004" وحققت معدل نمو 3.4%<sup>19</sup>، واستمر التحسن في النشاط الاقتصادي خلال سنوات الخطة الثامنة ( 2005 - 2009 )، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 741.3 مليار ريال في سنة 2004 إلى نحو 983.1 مليار ريال في سنة 2009، مسجلا بذلك نموا حقيقيا بلغ متوسطه السنوي نحو ( 3% )، ويعد هذا الأداء جيدا في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية وتدابيرها ولقد ترتب على هذا النمو تحسن متواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثمرت الجهود على تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال الخطة التنموية التاسعة ( 2005 - 2009 )، فقد حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو ايجابي اذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 993.3 مليار ريال في سنة 2009 إلى 1274.3 مليار ريال في سنة 2013، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بنحو ( 6.4% ) في المتوسط سنويا خلال الخطة التاسعة، ويرجع هذا الأداء إلى استمرار تحسن مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ونمو استثمارات لنقطاع الخاص ( الوطني والأجنبي ) وتزايد إسهاماته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أما في ما يخص الإيرادات والنفقات الحكومية فحرصت الموازنة العامة على امتداد سنوات خطط التنمية على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى المعدلات الممكنة في ضوء الإمكانيات المالية المتوافرة ومقتضيات السيطرة على معدلات التضخم وضبط الأسعار وذلك على الرغم من التقلبات الحادة والمتوالية في أسواق النفط العالمية واتجاه أسعار النفط الخام إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض سنوات خطط التنمية، وهي انخفاضات بلغت ذروتها في سنة 1998، مع متوسط لسعر برميل النفط الخام لم يتجاوز ثمانية دولارات، بالإضافة إلى ما يرتبط بقرارات الأوبك من تخفيض لسقف الإنتاج للدول الأعضاء والتزام المملكة بهذه القرارات، حفاظا على استقرار السوق الدولية للنفط وضمن تماسك الأسعار واستقرارها<sup>20</sup>.

لقد كان الإنفاق العام في سنة 1985 نحو 184 مليار ريال انخفض إلى 154.9 مليار ريال في سنة 1989، ومنذ سنتي 1990 و 1999 تراوح الإنفاق العام بين زيادة وانخفاض معتدل حتى ارتفاعه في سنة 2000 ليصل إلى 235.3 مليار ريال، ثم ازداد إلى 255.1 مليار ريال في السنة الثانية ( 2001 ) من خطة التنمية السابعة، وفي سنة ( 2003 ) بلغ الإنفاق

العام الفعلي نحو 257 مليار ريال ليزداد في سنة (2004) إلى 285.2 مليار ريال . ليرتفع الى حوالي 346 مليار ريال سنة 2005 ووصل الى حدود 826 مليار ريال سنة 2010 و 873 مليار ريال سنة 2012 و 976 مليار ريال سنة 2014 .

الشكل رقم 05 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في السعودية خلال الفترة : 1990-2014



المصدر : بيانات البنك الدولي. *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*. وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

المحور الثالث : الدراسة القياسية:

في دراستنا لأثر الإنفاق على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، اخترنا 5 دول كعينة للدراسة وهي: الجزائر مصر، المغرب المملكة العربية السعودية، تونس، ولقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي<sup>21</sup>، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2014.

1- كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة:

محاولتنا لدراسة أثر أنشطة البحث والتطوير على النمو الاقتصادي، يتحدد نموذج الدراسة بناء على دالة النمو الاقتصادي التي تعتبر رأس المال المادي الثابت ورأس المال البشري متغيرات مستقلة ومؤثرة، كما نقوم بإدخال الإنفاق كمتغير مستقل أيضا وفقا للنموذج التالي:

$$LPIBH_{it} = a_{0i} + a_1 LK_{it} + a_2 LH_{it} + a_3 LG_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$LPIBH_{it}$ : يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ ، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

$LK_{it}$ : يمثل لوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .

$LH_{it}$ : يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة  $i$  في الفترة  $t$ ، مأخوذة من قاعدة البيانات لباروولي (Barro & Lee) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.

$LG_{it}$ : يمثل لوغاريتم الإنفاق العام  $i$  في الفترة  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : الحد العشوائي.

2- تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

أولا: تقدير نموذج الدراسة

نقوم في هذا الفرع بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، وعلى أساس أن بيانات الدراسة طويلة فإننا نميز ثلاث نماذج: نموذج التجانس الكلي (Pooled)، نموذج الأثر الثابت (MEF) ونموذج الأثر العشوائي (MEA)،

ويتم تقدير النموذج الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة والنتائج مسجلة في ما يلي:

الفرع الأول: تقدير نموذج الدراسة

الجدول رقم: 01 تقدير نموذج التجانس الكلي.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel Least Squares  
Date: 01/01/17 Time: 11:08  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	-0.401619	0.307967	-1.304097	0.1947
LH	1.642245	0.215988	7.603400	0.0000
LG	-0.011915	0.093230	-0.127804	0.8985
C	6.669820	1.036326	6.436027	0.0000
R-squared	0.340508	Mean dependent var	7.961736	
Adjusted R-squared	0.324157	S.D. dependent var	0.854927	
S.E. of regression	0.702833	Akaike info criterion	2.164082	
Sum squared resid	59.77090	Schwarz criterion	2.254588	
Log likelihood	-131.2551	Hannan-Quinn criter.	2.200850	
F-statistic	20.82483	Durbin-Watson stat	0.020241	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

الجدول رقم: 02: تقدير نموذج الأثر الثابت.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel Least Squares  
Date: 01/01/17 Time: 11:09  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.086450	0.037286	2.318567	0.0222
LH	0.748924	0.034367	21.79179	0.0000
LG	0.026656	0.010742	2.481394	0.0145
C	6.433892	0.113913	56.48062	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.993033	Mean dependent var	7.961736	
Adjusted R-squared	0.992616	S.D. dependent var	0.854927	
S.E. of regression	0.073462	Akaike info criterion	-2.322228	
Sum squared resid	0.631415	Schwarz criterion	-2.141216	
Log likelihood	153.1393	Hannan-Quinn criter.	-2.248693	
F-statistic	2382.411	Durbin-Watson stat	0.354875	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

الجدول رقم: 03: تقدير نموذج الأثر العشوائي.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 01/01/17 Time: 11:10  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.084073	0.037268	2.255886	0.0259
LH	0.753323	0.034317	21.95209	0.0000
LG	0.026240	0.010739	2.443567	0.0160
C	6.435581	0.192157	33.49120	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.346058	0.9569
Idiosyncratic random			0.073462	0.0431
Weighted Statistics				
R-squared	0.810622	Mean dependent var	0.337724	
Adjusted R-squared	0.805927	S.D. dependent var	0.179534	
S.E. of regression	0.079091	Sum squared resid	0.756909	
F-statistic	172.6451	Durbin-Watson stat	0.291652	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.224087	Mean dependent var	7.961736	
Sum squared resid	70.32235	Durbin-Watson stat	0.003139	

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

ثانيا: اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج:

في البداية نعمل على اختبار مكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلاءم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا الاختبار هي <sup>22</sup>:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{MNC} - R^2_{MC}) / (N-1)}{(1 - R^2_{MNC}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 5 الدول) T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 25

سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج (في حالتنا هذه 3)

$R^2_{MC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي ( $R^2_{MC}=0.34$ ).

$R^2_{MNC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت ( $R^2_{MNC}=0.99$ ).

وعند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها  $F_C = 190125$  أما الإحصائية الجدولة فقد بلغت:

$F(2, 117) = 3.07$  وعليه نرفض الفرضية المدومة وبمستوى معنوية 1% ونقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات

عينة الدراسة.

ثالثا: اختبار تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود الأثر الفردي سوف نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار

هوسمن (Hausman Test) من اجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي، ونتيجة هذا الاختبار هي:

الجدول رقم 04: نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test).

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	22.253663	3	0.0001	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LK	0.086450	0.084073	0.000001	0.0382
LH	0.748924	0.753323	0.000003	0.0182
LG	0.026656	0.026240	0.000000	0.1372
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: LPIBH				
Method: Panel Least Squares				
Date: 01/01/17 Time: 11:13				
Sample: 1990 2014				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 125				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.433892	0.113913	56.48062	0.0000
LK	0.086450	0.037286	2.318567	0.0222
LH	0.748924	0.037367	21.79179	0.0000
LG	0.026656	0.010742	2.481394	0.0145
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.993033	Mean dependent var	7.951736	
Adjusted R-squared	0.992616	S.D. dependent var	0.854927	
S.E. of regression	0.073462	Akaike info criterion	-0.322228	
Sum squared resid	0.631415	Schwarz criterion	-0.141216	
Log likelihood	153.1393	Hannan-Quinn criter.	-0.248693	
F-statistic	2382.411	Durbin-Watson stat	0.354875	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews8.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان  $\chi^2_c = 22.25$  كبيرة جداً مقارنةً بالإحصائية الجدولة  $\chi^2_3 = 11.34$  ومنه يمكننا رفض الفرضية المدومة والإقرار بان هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع **الأثر الفردي** والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.

#### رابعاً: تقييم نموذج الأثر الفردي

على أساس نتائج الاختبارات السابقة، فإن النموذج الذي يتلاءم مع بيانات عينة دراستنا هو نموذج الأثر الفردي، بناء على نتائج للتقديرات السابقة المبينة في الجدول رقم (02)، يكتب النموذج على النحو التالي:

$$LPIBH_{it} = 0.433892 + 0.086LK_{it} + 0.7489LH_{it} + 0.026LG_{it} + e_{it}$$

#### الفرع الأول: التقييم الاقتصادي

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة الإنفاق موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل الإنفاق بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.026%.

كما وجدنا علاقة موجبة بين رأس المال البشري ومستوي حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال البشري بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.7489%، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية، وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم وتدريب القوى العاملة) من المقومات الأساسية للنمو، حيث أن الإنفاق على رأس المال البشري يعتبر عامل هام في تحفيز أنشطة البحث والتطوير مستقبلاً من خلال نوعية تكوين عمال وباحثين وتقنيين ومهندسين أكفاء يساهمون بدرجة كبيرة في زيادة النمو على المدى الطويل، كما وجدنا علاقة موجبة بين رأس المال المادي الثابت ومستوي حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال المادي الثابت بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.086%، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية.

وعليه فإن اختيار نموذج الأثر الفردي الثابت هو الأنسب في تحليل ودراسة هذا النوع من الظواهر.

#### الفرع الثاني: التقييم الإحصائي

من خلال نتائج اختبارات (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائياً عند مستوى المعنوية الإحصائية (5%)، كذلك يشير اختبار (Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج (5%)، كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت ( $R^2=0.99$ ) وهي قيمة ممتازة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 99% من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج. كما أن إحصائية اختبار درين واستن (DW) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء من الدرجة الأولى مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة (Non convergents)، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول قياسياً كما وجدنا أن  $R^2 > DW$  وهذا مؤشر على وجود انحدار زائف في النموذج راجع أساساً لعدم إستقرارية السلاسل.

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار (Levin, Lin et Chu)، اختبار (Breitung)، اختبار (Im, Pesaran et Shin)، اختبار (Maddala et Wu) وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

3- تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:

أولاً : دراسة استقرارية السلاسل الطويلة للمتغيرات.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطويلة للمتغيرات.

MW Maddala et Wu		Im, Pesaran et Shin (IPS)		Breitung (t-stat)		Levin, Lin et Chu (LLC)		نوع الاختبار	
الاحتمال	الإحصائية الخسوية	الاحتمال	الإحصائية الخسوية	الاحتمال	الإحصائية الخسوية	الاحتمال	الإحصائية الخسوية	المتغيرات	
**0.03	19.71	0.21	-0.77	0.92	1.44	0.07	-1.45	عند المستوى	<i>LPIBH</i>
*0.00	32.49	*0.00	-4.01	*0.0004	-3.38	0.77	0.75	الفرق الأول	
0.12	15.31	0.09	-1.31	*0.02	-1.94	0.13	-1.12	عند المستوى	<i>LK</i>
*0.00	37.88	*0.00	-4.57	*0.00	-4.66	*0.00	-3.51	الفرق الأول	
0.16	14.13	0.1	-1.28	**0.0106	-2.30	0.10	-1.24	عند المستوى	<i>LG</i>
*0.00	45.16	*0.00	-5.50	*0.00	-3.07	*0.00	-2.93	الفرق الأول	
0.20	13.31	0.20	-0.82	*0.00	-4.52	0.78	0.77	عند المستوى	<i>LH</i>
0.94	4.01	1.00	4.09	0.99	3.52	1.00	3.99	الفرق الأول	
*0.01	*69.62	0.00	-8.83	*0.00	-4.38	*0.00	-10.94	الفرق الثاني	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

\*, \*\* يدل على استقرارية المتغير عند مستوى معنوية 1%، 5% على التوالي.

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرات: *LPIBH*، *LK*، *LG* غير مستقرة في مستوياتها باستعمال أغلب الاختبارات

السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في فروقها الأولى باستعمال على الأقل ثلاثة اختبارات إحصائية عند مستوى

الدلالة 5%.

ثانياً: نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك

على أساس أن المتغيرات: *LPIBH*، *LK*، *LG* مستقرة عند فروقها الأولى أي عند نفس المستوى وبالتالي فإنه من المناسب

البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ولكن في البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة ومن أجل

ذلك فإننا نستعمل اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك ونتيجة هذا الاختبار في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك.

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: LPIBH LK LG				
Date: 01/01/17 Time: 11:51				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 125				
Cross-sections included: 5				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic intercept or trend				
Lag selection: fixed at 1				
Newey-West bandwidth selection with Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	6.318273	0.0000	5.427812	0.0000
Panel rho-Statistic	-6.682781	0.0000	-4.849963	0.0000
Panel PP-Statistic	-9.184737	0.0000	-5.921956	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.523492	0.0002	-2.645005	0.0041
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	-5.041108	0.0000		
Group PP-Statistic	-9.484739	0.0000		
Group ADF-Statistic	-3.839499	0.0001		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

تثبت أغلبية إحصائيات اختبار بدروني أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات  $LK$ ،  $LPIBH$ ،  $LG$  عند مستوى معنوية 1%، وعلى ضوء هذه النتيجة يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل، وتصبح عندئذ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد وليست انحدار زائف، ويسمى النموذج المقدر بنموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS.

### الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.447646	0.124030	3.609162	0.0005
LG	0.085115	0.038152	2.230939	0.0277
R-squared	0.962605	Mean dependent var		7.970147
Adjusted R-squared	0.960619	S.D. dependent var		0.851925
S.E. of regression	0.169061	Sum squared resid		3.229722
Long-run variance	0.059985			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.96 مما يعني أن 96% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج. بمعنى آخر أن 96% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة على أساس معدل الإنفاق العام، ومعلمة رأس المال المادي الثابت ( $LK$ ). فبالنسبة لمقدرة معلمة رأس المال المادي الثابت ( $LK$ ) فقد ارتفعت قيمتها مقارنة بالتقديرات السابقة مما يدل على تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد وقدرت مرونتها ب 0.44%، أما بالنسبة لمقدرة معلمة الإنفاق العام ( $LG$ ) فقد بينت تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد حيث زيادتها ب 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.085% وهذا مقبول اقتصادياً.

### خاتمة:

بالرغم مما حظي به موضوع الإنفاق العام من اهتمام في الفكر الاقتصادي على مر العصور إلا أنه سيظل من أهم المواضيع الذي يلقي العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي فهو يعتبر حجر الزاوية لأية خطة تنموية، فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف والعكس صحيح، ولذلك فإن تحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه السياسات اللازمة لزيادة الإنفاق العام تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدراً كبيراً من الأهمية والدراسة في الدول العربية عامة والجزائر بالخصوص، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لكثير من الدول استطاعت من خلالها الوصول إلى الصفوف الأولى من التقدم والازدهار ويمكن الاستدلال على ذلك بتجارب بعض الدول مثل الهند، كوريا الجنوبية وتايوان التي استطاعت أن تحقق زيادة في ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعاً من تلك التي تحققت في كل الدول الأخرى، لذلك فلقد جاء الوقت لكي تأخذ الجزائر والدول العربية بأسباب التقدم، وتعمل على تنشيط جهودها الذاتية، وذلك لبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة.

## نتائج الدراسة:

\* لقد مرت أغلب إدارة اقتصاديات عينة الدراسة بتطورات عديدة وكان من الطبيعي أن تنعكس على السياسات الاقتصادية المتبعة، فمن اقتصاد موجه لا يستخدم أسعار السوق إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدول قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد إلى جانب القطاع الخاص الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي، ولقد انعكس ذلك على أهداف السياسة المالية والنقدية وأدواتها.

\* تأثير معدل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة جيد وهذا ما تؤكد لنا في الدراسة القياسية.

\* وجود ارتباط قوي بين رأس المال البشري وحصص الفرد من الناتج المحلي، الأمر الذي يدل على أهمية رأس المال البشري في تحفيز النمو في الدول العربية.

\* يؤثر كل من عاملي رأس المال المادي الثابت والإنفاق العام إيجابيا في تحديد النمو في دول عينة الدراسة.

\* إن كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي الثابت ومعدل الإنفاق العام تؤثر في الحد الثابت للنموذج، معنى ذلك أن التقدم التكنولوجي في دول الدراسة يعود إلى متغيرات الدراسة.

\* رغم أهمية عامل رأس المال الثابت في الأداء الاقتصادي، إلا أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أثره الضعيف مقارنة برأس المال البشري لهذا العامل الإنتاجي، والسبب في ذلك يعود إلى أن الدول العربية تعتمد في مصادرها للنمو الاقتصادي على مواردها الطبيعية بالدرجة الأولى كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية وقطاع السياحة، الأمر الذي يؤثر سلبا في تنمية وتنوع صادراتها.

## الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> تعد السياسة المالية بشكل عام أداة للتغلب على التقلبات قصيرة الأجل في مستوى الناتج والتشغيل، فمن خلال تعديل مستوى الإنفاق العام والضرائب، يمكن تغيير مستوى الطلب الكلي لدفع الاقتصاد نحو الناتج المحتمل.

<sup>2</sup> إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة -، مر، مارس 2014، ص 04.

<sup>3</sup> Albatul Abdullah, **The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia**, King Saud University, Vol. 12, Admin. Sci, 2000, pp173-191.

<sup>4</sup> الطاهرة السيد محمد حمية، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص 77.

<sup>5</sup> الحاج بن زيدان، اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الأول، 2011، ص 3.

<sup>6</sup> صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 2.

<sup>7</sup> عمر محمود أبو عبيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995-2013، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول، العدد 03، 2015، ص 156.

<sup>8</sup> كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010: تحليلي قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة-العدد الخامس والعشرون، العراق، 2015، ص 37.

<sup>9</sup> خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة محمد بوقرة؛ بومرداس - الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006، ص4.

<sup>10</sup> فاتح ساحل ولطفي شعبي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة محمد بوقرة؛ بومرداس - الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006، ص4.

\* أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في قانون المالية لسنة 2000 وظيفته تغطية العجز الذي يرد على الميزانية وبموجب الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل والسعر المرجعي للميزانية السنوية.

<sup>11</sup> <http://www.onislam.net/arabic/nama/news/> (27/12/2016) تحت عنوان: الاقتصاد المغربي ينتظر معجزة.

<sup>12</sup> [http://www.connecte.com.tn/titre: Politiques d'amélioration de la compétitivité de l'économie tunisienne\( 22/01/2017\) .](http://www.connecte.com.tn/titre:Politiques_d%27amelioration_de_la_competitivite_de_l%27economie_tunisienne(22/01/2017).)

<sup>13</sup> بيانات البنك العالمي.

<sup>14</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية ( حالة مصر)، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص 12، والاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا، المغرب، ماي، 2003، ص 06.

<sup>15</sup> بيت الاستثمار العالمي جلوبل، الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية، مصر، فيفري 2009، ص 01. والبنك الدولي والبنك المركزي المصري، التقرير السنوي - أعداد متفرقة - 2002 - 2010-. وتقرير صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص 286. هبة حندوسة، تحليل الموقف "التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، 2010، ص 27.

<sup>16</sup> هبة حندوسة، تحليل الموقف "التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، 2010، ص 27.

<sup>17</sup> البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ( 2010 - 2011 )، ص 7 و( 2011 - 2012 )، ص 70 و( 2012 - 2013 ) ص 75، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 25 وبيانات البنك الدولي والبنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والخمسون العدد 01 والمجلد الثاني والخمسون العدد1 والمجلد الثالث والخمسون العدد 01 ومعطيات صندوق النقد العربي، 2015، ص 29.

<sup>18</sup> كل المعطيات المستخدمة من: وزراء الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية - حقائق وأرقام-، الإصدار الثالث والعشرون، 2006، ص 12-16.

<sup>19</sup> إبراهيم بن محمد الزين، المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "مركز الدراسات والبحوث"، الرياض، (1433هـ/2012م)، ص 33.

<sup>20</sup> بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" دراسة قياسية للفترة ( 1970م - 2000م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004، ص 73.

<sup>21</sup> DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank.

<sup>22</sup> William Greene, Traduction de la 5<sup>ème</sup> édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, économétrie, édition française dirigée par Didier Schlachter , IEP Paris, Université Paris II, 2005, page 277.